ورقة بحثية

المرأة الفلسطينية بين التمكين السياسي والاقتصادي

"حقائق وأرقام"

د. منصور أبو كريم

كاتب وباحث سياسي

مقدمة

باتت مسألة تمكين المرأة في المجال السياسي ودعم مشاركتها الجادة في الحياة السياسية مسألة جدلية، فلم تطرح بشكل كاف على أجندة الأحزاب السياسية، والمؤسسات الحكومية في كافة أنحاء العالم، نتيجة للواقع الاجتماعي السائد في بعض المجتمعات. وتبرز ملامح مشاركة المرأة سياسياً كمطلب وطني على اعتبار أنها تمثل نصف المجتمع، وتتعاون مع الرجل في الأمور الحياتية، وعليه فإن مشاركتها سياسياً تعتبر أحد أبرز مظاهر الديموقراطية، وتحقيق العدالة والتي أكدت عليها الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات التي تلت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

تشكل دراسة المرأة والنوع الاجتماعي أحد أهم مجالات العلوم الاجتماعية في العصر الحديث، خاصة أنها تقدم تصورات علمية عن المرأة وتركيبتها النفسية والمجتمعية، والتحديات والعقبات والأزمات التي تعاني منها، حيث تركز معظم الدراسات على الواقع والبيئة المحيطة بالمرأة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تعاني المرأة الفلسطينية من مجموعة من الأزمات والتحديات، المتعلقة بتدني مشاركتها السياسية والمجتمعية الناتجة عن تداعيات استمرار الانقسام الذي أعاق الممارسة الديمقراطية، وسمح بحدوث تكلس وظيفي وسياسي ونقابي في معظم مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني؛ مما أعاق وصول النساء لمراكز صنع القرار، فالتحدي الحاسم الذي يواجه المرأة الفلسطينية يتمثل في غياب الحياة الديمقراطية، الأمر الذي حدّ من قدرتهن عن لعب دور مؤثر في الحياة السياسية الفلسطينية، كما تعاني المرأة من تحديات في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 43% نتيجة للعديد من الأسباب والعوامل. في ظل عديد التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية تأتي هذه الورقة لكي تعطي مؤشرات حديثة عن واقع المرأة الفلسطينية في المجال السياسي والاقتصادي.

أولاً: واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

تعاني المرأة الفلسطينية من محدودية الوصول لمراكز صنع القرار في النظام السياسي الفلسطيني، نظرًا للعديد من التحديات المتعلقة بغياب الممارسة الديمقراطية، والثقافة الذكورية السائدة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية[1]، في هذا السياق سوف يتم تناول واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية خلال مجموعة من المؤشرات، وهي كما يلي:

مؤشرات واقع المرأة منظمة التحرير الفلسطينية

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ورأس النظام السياسي، وتتكون من هيئات وأطر وهياكل يجب أن تراعي تمثيل النساء فيها، لكن الواقع يؤكد نسب تمثل المرأة في أطر ومؤسسات المنظمة متدني ومتدني جدا[2].

وفقاً لمعطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ لا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار بالمنظمة محدودة مقارنة مع الرجال؛ إذ أظهرت البيانات أن 5.4% من أعضاء المجلس المركزي، و10.6% من أعضاء المجلس الوطني من النساء، في حين بلغت نسبة مشاركة المرأة في اللجنة التنفيذية 6.7%،[3] لكن مؤخرا تم زيادة نسبة مشاركة المرأة في المجلس المركزي لكي تصل 25% خلال دورة المجلس عام 2022، لكي يصل عدد أعضاء المجلس المركزي من النساء إلى 41 إمراه[4].

التوزيع النسبي لأعضاء المجلس الوطني والمجلس المركزي ومنظمة التحرير الفلسطينية النساء والرجال في فلسطين، 2021

Percentage Distribution of National Council, Central Council and Palestine Liberation Organization Members of Women and Men in Palestine, 2021

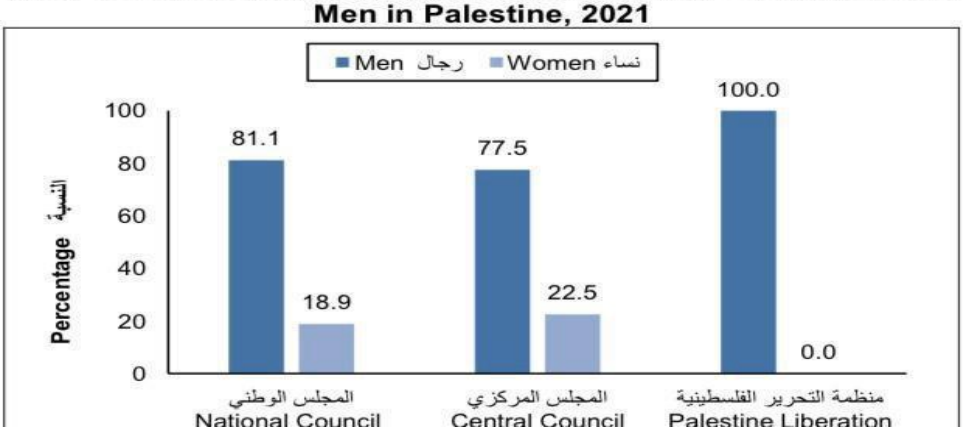

المصدر: جهاز الإحصاء المركزي (تقرير المرأة والرجل)، رام الله 2022.

[1] مقابلة: محسن أبو رمضان، مدير مركز الدكتور حيدر عبد الشافي الثقافي، غزة فلسطين 14-4-2023.
[2] مقابلة: يسري درويش، رئيس اتحاد المراكز الثقافية وعضو المجلس المركزي، غزة فلسطين 18-4-2023.
[3] تقرير المرأة في مراكز صنع القرار ، الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارة المرأة، رام الله فسطين، 2020، ص 29-30
[4] مقابلة: يسري درويش، رئيس اتحاد المراكز الثقافية وعضو المجلس المركزي، غزة فلسطين 18-4-2023.

نسب السابقة تعتبر متدنية جدا مقارنة بحجم التضحيات والنضالات التي قدمتها المرأة على مدار تاريخ الثورة الفلسطينية، على الرغم من المجلس الوطني حدد كوتا 30% لمشاركة المرأة في كل هيئات وأطر المنظمة، إلا أن هذه الكوتا لم تفعل حتى الآن.

على مستوى دورات المجلس الوطني الأخيرة بلغت نسبة تمثيل المرأة في دورة المجلس للعام 1996 التي عقدت في مدينة غزة 7.5%، بواقع 56 امرأة من أصل 730 عضوًا، في حين بلغت النسبة في دورة العام 2018 12%. ويخلو مكتب رئاسة المجلس المكون من خمس أعضاء: الرئيس ونائباه، والمدير العام، وأمين السر، من أي تواجد نسوي. وبالنظر إلى لجان المجالس في منظمة التحرير، يتبين أن رئاستها ذكورية بشكل مطلق، ما يعد مخالفة واضحة لقرار المجلس المركزي العام 2015، الذي أكده المجلس في جلسته العام 2018، والذي قرر وضع آليات تضمن تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30% في المنظمة. فعلى سبيل المثال، تتكون لجنة الدستور من 7 أعضاء، بينهم امرأة واحدة، وهي فدوى البرغوثي، عضو المجلس الثوري لحركة فتح[5].

إن نسبة تواجد المرأة ضمن الأبنية السياسية العليا لمنظمة التحرير تدلل على سياسة إقصاء وتهميش للمرأة، وتنبع من الموروث الثقافي الكامن في الأنظمة والسياسات العامة، هذا بالإضافة إلى ضعف دور وتمثيل النساء داخل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، برغم أن الجميع يقر بحقوق المرأة الفلسطينية ودورها النضالي، إلا أن واقع الأمر وفق النسب الأخيرة لا يدلل على ذلك[6]

مؤشرات مشاركة المرأة في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

التحديات التي تواجه المرأة في مؤسسات السلطة الفلسطينية ليست أفضل حالا من التحديات التي توجهها في منظمة التحرير، فرغم اتساع حجم مؤسسات السلطة الفلسطينية، إلا أن مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار في مؤسسات السلطة مازالت متدنية.

حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في مجلس الوزراء الفلسطيني و14%، حسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء، و11% نسبة مشاركهن في السلك الدبلوماسي. و6.3% في المحافظين، و12.5% في منصب نائب المحافظ[7]. وهي نسب متدنية جدا نظرًا حجم المرأة في المجتمع الفلسطيني.

---

[5] وفاء عبد الرحمن، تعزيز مشاركة المرأة في الحوارات الوطنية، من "مائدة السّلام النسويّة: دور المرأة في النّظام السياسيّ والحوارات الوطنيّة والمصالحة المجتمعيّة - فلسطين 2016"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) البيرة، 2016.

[6] الغفري، داليا، دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية بفلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس أبو ديس، القدس 2023، ص 38.

[7] تقرير المرأة في مراكز صنع القرار ، الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارة المرأة، رام الله فسطين، 2020، ص 31.

التوزيع النسبي للمحافظين* النساء والرجال في فلسطين، 2021

Percentage Distribution of Governors* (Women and Men) in Palestine, 2021

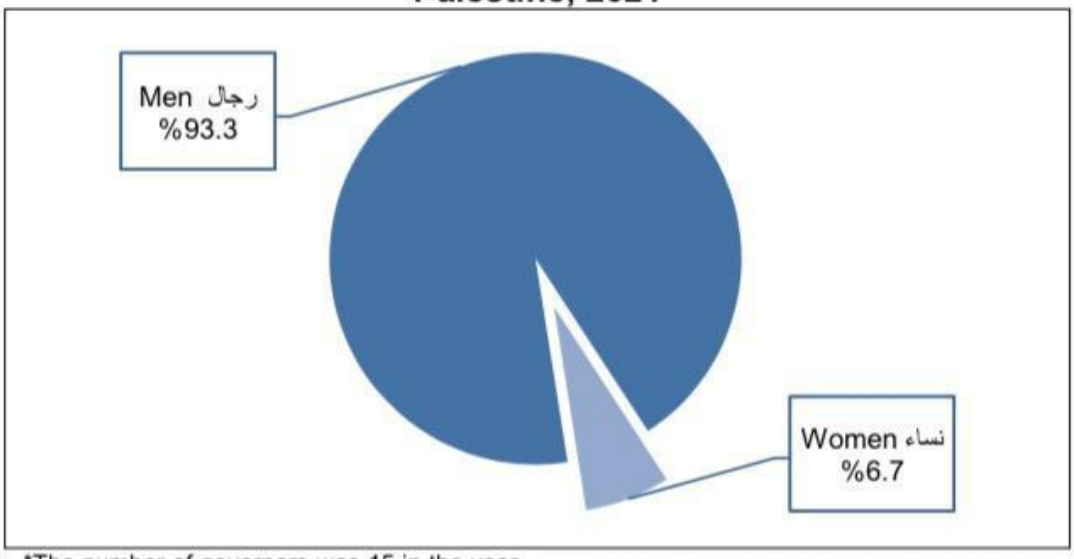

*The number of governors was 15 in the year 2021, when the governor of Deir Al-Balah died and no governor was appointed to replace him.

Source: Board of Governors, 2022. Ramallah – Palestine.

*عدد المحافظين 15 في العام 2021 حيث توفي محافظ دير البلح ولم يتم تعين محافظا بدلاً عنه.

المصدر: مجلس المحافظين، 2022. رام الله – فلسطين.

32% من النساء يعملون في الوظيفة الحكومية بالضفة الغربية، و37% بغزة، كما يعمل في القطاع الخاص من النساء 66.2% بالضفة، و63% بغزة، ويعتبر القطاع الخاص المشغل الأكبر للنساء في فلسطين، حيث بغلت نسبة العاملات فيه إجمالي 65.7%، بينما يعملن في القطاع العام33.2% بينما يعمل1% من النساء في المستعمرات الإسرائيلية [8] وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر فبراير/شباط 2020 بلغت نسبة مشاركة النساء في القطاع المدني 44% من مجموع موظفي القطاع العام، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة "مدير عام" فأعلى، حيث بلغت 13% للنساء مقابل 87% للرجال[9]. 5 فقط من النساء يتولون منصب وكيلا وزارة (A1) ، من مجموع 59، بينما تتولى 10 نساء منصب وكيل مساعد(A2) من مجموعة 71، في حين تتولى 13 امرأة منصب مدير عام (A3 من مجموع 93، 80 سيدة تتولي منصب مدير عام (A4) من مجموع 548 وظيفة[10].

[8] تقرير: الرجل والمرأة في فلسطين قضايا وإحصائيات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله فلسطين 2022، ص 51.
[9] أبو كريم، منصور: محدودية وصول الشباب والنساء لمراكز صنع القرار في النظام السياسي الفلسطيني، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM، رام الله 2021، ص 15.
[10] تقرير: الرجل والمرأة في فلسطين قضايا وإحصائيات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله فلسطين 2022، ص 65.

على مستوى السلطة التشريعية مازال توجد النساء فيها متدني، رغم إقرار الكوتا في الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2006، ففي عام 1996 فازت خمس نساء في عضوية المجلس التشريعي، بنسبة 5.6% من مجموع الفائزين والفائزات، وارتفع عدد النساء في المجلس التشريعي إلى 17 امرأة، بمعدل 12.8% خلال انتخابات 2006 بعد إقرار نظام الكوتا[11].

أما على مستوى الهيئات المحلية تراجعت نسبة النساء الفائزات عبر قوائم انتخابية، في انتخابات المجالس المحلية التي أجريت في الضفة في العام 2017 إلى 18.9%، بعدما كانت 21% في العام 2012، في حين بلغت نسبة الفائزات بالتزكية 22.4%. تبلغ نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية المعينة في قطاع غزة 18% من إجمالي أعضاء المجالس، وتضم غالبية المجالس امرأة واحدة فقط[12] وخلال المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية التي جرت في الضفة عام 2021، حصلت المرأة على 20.5%،[13]. بينما تراجعت في المرحلة الثانية إلى 19%. هذه النسب بمجملها تؤكد على أن تواجد النساء في الهيئات المحلية حافظت عليه وجود الكوتا فقط، وأن الالتزام بها كان هو الكفيل الوحيد لتواجد النساء في القوائم الانتخابية بشكل عام[14].

مؤشرات المرأة في الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية

[11] أبو كريم، منصور: محدودية وصول الشباب والنساء لمراكز صنع القرار في النظام السياسي الفلسطيني، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM، رام الله 2021، ص 16.

[12] الغفري، داليا، دور القوى الوطنية والأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 61.

[13] ورقة حقائق: الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى 'حضور النساء والشباب في القوائم والدعاية الانتخابية' المبادرة الوطنية لتعميق الحوار الديمقراطي مفتاح، رام الله فلسطين 2021، متاح https://bit.ly/3LcdPcJ

[14] ورقة حقائق: الانتخابات المحلية في مرحلتها الثانية 'حضور النساء والشباب في القوائم والدعاية الانتخابية' المبادرة الوطنية لتعميق الحوار الديمقراطي مفتاح، رام الله فلسطين 2022، متاح: https://bit.ly/3UAkws5

تعاني البنية الحزبية الفلسطينية من التكلس وغياب الممارسة الديمقراطية الحقيقية التي يمكن أن تمنح المرأة والشباب الفرصة للوصول لمواقع صنع القرار، إضافة لشيوع الثقافة الذكورية التي تمنع النساء من الوصول للمراتب المقدمة في هيئات الأحزاب بسبب النظرة النمطية للمرأة[15]

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هناك 22.2% من الأمناء العامون للأحزاب الفلسطينية هم من النساء فقط، مقابل 77.8% من الرجال، 20.3% من النساء أعضاء في اللجان المركزية للأحزاب والفصائل الفلسطينية، مقابل 79.7% من الرجال[16]، وهذه نسب متدانية رغم أن المؤتمر العالمي للمرأة في بيجين (1995) أكد على ضرورة تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في مراكز صنع القرار.

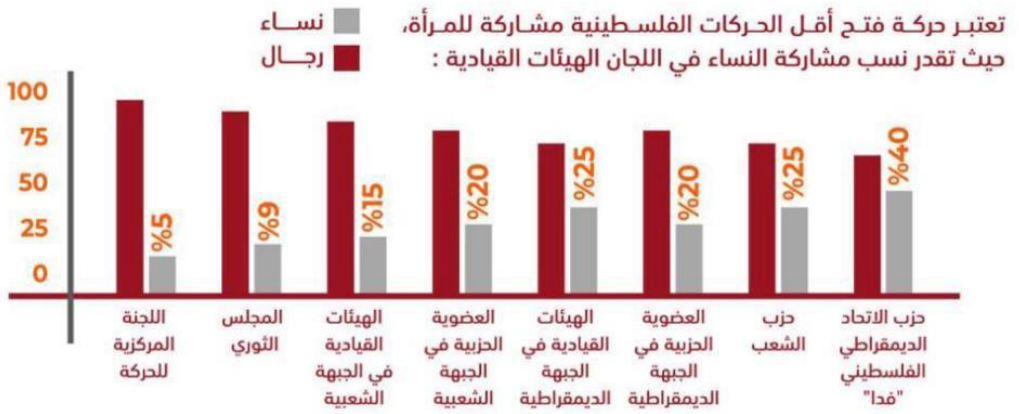

تمثل نسب مشاركة المرأة داخل اللجنة المركزية لحركة فتح 5% وفي المجلس الثوري 9%. أما في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فتشكل عضوية النساء حوالي 15% في الهيئات القيادية، و20% من إجمالي العضوية الحزبية. أما في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فتشكل عضوية النساء حوالي 25% في الهيئات القيادية، و 20% من إجمالي العضوية الحزبية. ووصلت نسبة تمثيل النساء في حزب الشعب الفلسطيني إلى حوالي 25%. بينما تعد أكبر نسبة تمثيل للنساء في حزب فلسطيني داخل حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" بواقع ما يقرب من 40%[17].

معدلات وصول المرأة الفلسطينية لمراكز صنع القرار في الهيئات القيادية للقوى والفصائل الفلسطينية[18]

[15] مقابلة: شادية الغول، مسؤولة مؤسسة مفتاح في قطاع غزة، غزة فلسطين، 14-4-2023.
[16] تقرير المرأة في مراكز صنع القرار ، الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارة المرأة، رام الله فسطين، 2020، ص 35.
[17] ريما نزال. "المشاركة العامة للنساء الفلسطينيات" ورقة مقدمة لمؤتمر أوضاع النساء في السياسة بالمنطقة العربية، القاهرة 2019.
[18] الدنف، هبة: نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، رام الله فلسطين، 2018، ص 11.

الحزب/التنظيم	نسبة التمثيل (%) في اللجنة المركزية	نسبة التمثيل (%) في المكتب السياسي
حركة فتح	%4.7 امرأة واحدة من أصل 21 عضوًا	%14.4 12 امرأة من أصل 120 في الثوري
الجبهة الشعبية	20%	15%
الجبهة الديمقراطية	23%	21%
حزب "فدا"	37%	%26
حزب الشعب	25%	25%
الجبهة العربية الفلسطينية	%22 4 نساء من أصل 18 عضوًا	%11 امرأة واحدة من أصل 9 أعضاء
المبادرة الوطنية	لا يوجد	لا يوجد
جبهة النضال	20%	لا يوجد
جبهة الفلسطينية	10%	لا يوجد
جبهة التحرير العربية	15%	لا يوجد

تعتبر مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في أي مجتمع وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة، فهي تمثل وفق الإحصاءات نصف المجتمع الفلسطيني ما نسبته 49.2%. وعليه فإن ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية، كما تقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على عملية دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه[19].

ثانياً: المرأة الفلسطينية بين البطالة وسوق العمل

بلغ عدد سكان فلسطين في العام 2022، حوالي 5.35 مليون نسمة، منهم 2.72مليون ذكرا، 263

نسبة المشاركة في القوى العاملة بين النساء والرجال (15 سنة فأكثر) حسب عدد السنوات الدراسية في فلسطين، 2021

Percentage of Women and Men (15 Years and above) Participating in Labour Force by Years of Schooling in Palestine, 2021

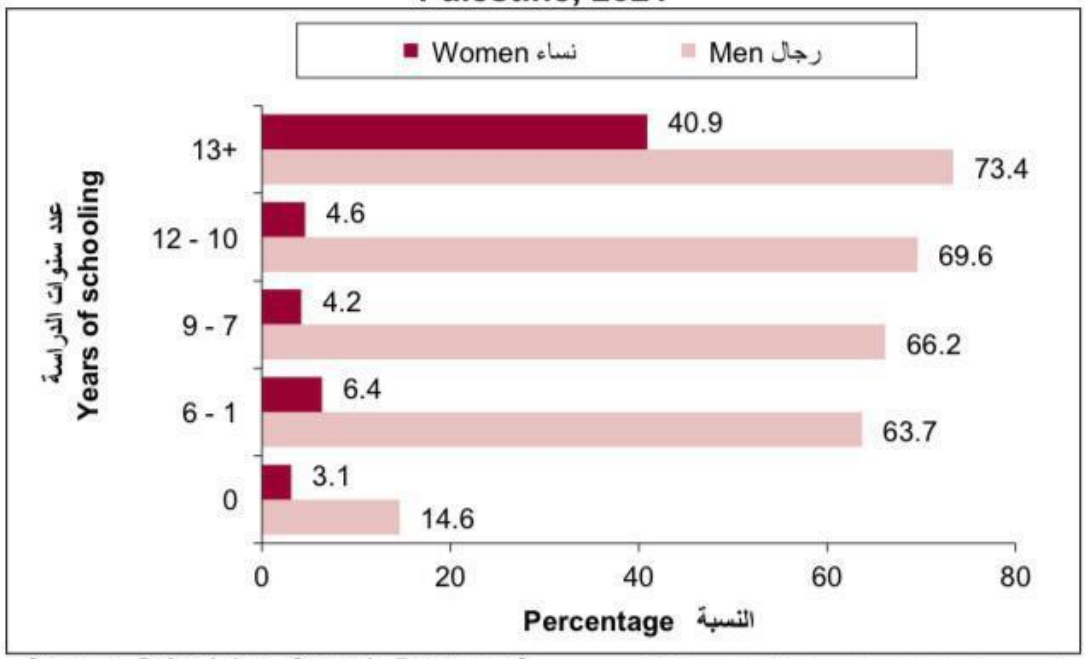

Source: Palestinian Central Bureau of

الموازي من العام 2021. أيضا الفجوة الكبيرة بين معدلات البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في صفوف النساء الشابات، فنسبة البطالة بين الفتيات في الضفة الغربية خلال هذا الربع قد بلغت 22%. أما فيما يتعلق ببطالة الفتيات في غزة (اعمار 15–29) وصل معدل البطالة في هذا الربع إلى 59.1%، مقابل 62.5% في الربع السابق، و61.9% في الربع الموازي من عام2021[22].

كما يبلغ معدل البطالة لدى النساء اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر 46.1% من النساء المشاركات في القوى العاملة، مقارنة بالرجال من نفسه الفئة التي تبلغ 20% الأمر الذي يشير أن التعليم ليس ضمانة لوحدة للحصول على العمل[23].

مؤشرات المرأة في سوق العمل الفلسطيني

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في فلسطين عام 2020، تقدر في المحافظات الشمالية 16.8%، أما في المحافظات الجنوبية فكانت 16.1%[24]، بينما ارتفعت عام 2021 17.2% مقارنة بالرجل التي تصل إلى 43.4%[25]. تواجدت المرأة بقوة في سوق العمل في المهن الطبية والتخصصية، حيث يبلغ،5 18% طبيبات بشري، و 57.1% ممرضات،و63.3% صيدلة، 29.5% محاميات، 28.2% مهندسات، 20% صحفيات، 37% يعملون في القطاع المصرفي، كما يعملن 10.1 % في القطاع الزراعي[26].

[22] تقرير البطالة الفصلي، الجهاز المركزي للإحصاء المركزي، رام الله 2022.
[23] تقرير: الرجل والمرأة في فلسطين قضايا واحصائيات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله فلسطين 2022، ص 58.
[24] بيانات القوى العاملة في فلسطين لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متاح https://bit.ly/3PBR0Q2
[25] تقرير: الرجل والمرأة في فلسطين قضايا واحصائيات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله فلسطين 2022، ص 58.
[26] تقرير: الرجل والمرأة في فلسطين قضايا واحصائيات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله فلسطين 2022، ص 13-14.

معدل البطالة بين النساء والرجال (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، 2015-2021

Unemployment Rate among Women and Men (15 Years and above) Participating in the Labour Force in Palestine, 2015-2021

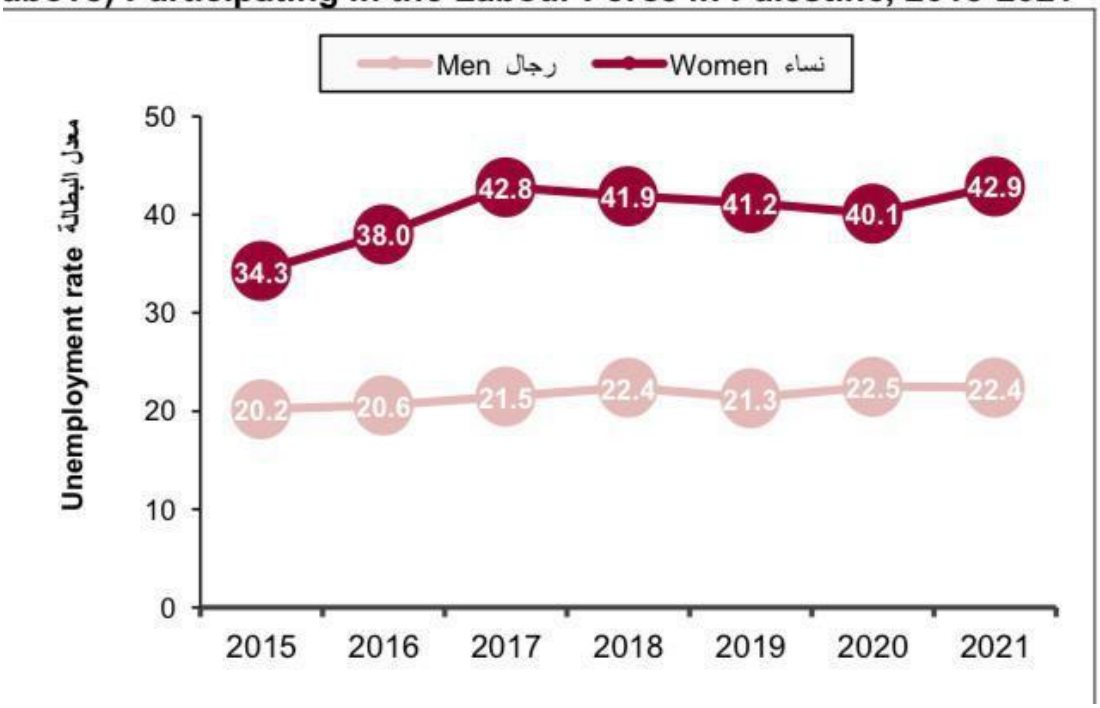

وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2019 بأن القطاع الخاص في فلسطين يضم 63.600 عاملة في الضفة الغربية، 25.300 في قطاع غزة، اللواتي يتوزعن على قطاعات اقتصادية عدة، حيث تتقاضى 35% من العاملات أجورًا أقل من الحدّ الأدنى للأجور (1450) كما أشارت الاحصائيات بأن العاملات في القطاع الخاص غير المنظم يتوزعن على قطاع التعليم، والزراعة، والمطاعم[27].

[27] ورقة حقائق: واقع النساء الفلسطينيات العاملات في ظل جائحة كوفيد 19، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، غزة فلسطين 2020، ص 3.

وتشير البيانات في التوزيع النسبي للعاملين في سوق العمل الفلسطيني حسب الجنس والنشاط الاقتصادي بأن قطاع الخدمات والفروع الأخرى تشكل أكبر قطاع تشغلي في فلسطين، حيث يعمل به34.8% من النساء، كما يحل قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك أقل قطاع بنسبة 6.2%، وهذا يشير للتحولات التي تحدث في سوق العمل الفلسطيني عبر التركيز على القطاع الخدماتي والسياحي فلسطين[28].

ثالثاً: المرأة الفلسطينية في النقابات والاتحادات العمالية

رغم أن الأنظمة واللوائح الداخلية الخاصة بالنقابات تؤكد على ضرورة مشاركة المرأة في الهيئات النقابية، فالاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، حدد نسبة مشاركة المرأة التي يجب ألا تقل عن 30%، إلا أن حضور المرأة شكلي في الهياكل القيادية النقابية وخاصة اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات عمال فلسطين، والتي مثلت المرأة بعضوية مراقبة غير مقررة[29]، وهو ما يعكس ضعف تقلد النساء العاملات في مراكز قيادية وفي صنع القرار وذات قرار في مواقع العمل.

فعلى الرغم إن مشاركة النساء في النقابات العمالية هو مدخل لمعرفتهن بحقوقهن وواجباتهن، وتعزيز قدرة النساء على الدفاع عن حقوقهن، والمطالبة بتحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه مشاركة النساء في العمل النقابي رمزية وضعيفة، ولا تتجاوز 12%، وتمثيلها في الهيئات النقابية يتراوح في أحسن الأحوال 20%، رغم ارتفاع نسبهم في سوق العمل[30].

جدول رقم (1) عدد المنظمات النقابية المسجلة في فلسطين[31]

عدد المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
	566	**533**	**33**

جدول رقم (2) عدد رؤساء المنظمات النقابية حسب المنطقة والجنس لعام2019 [32]

المنطقة	الجنس			المجموعة الكلي
	رجال	نساء	غير مبين	
فلسطين	434	42	90	566
الضفة الغربية	407	40	86	533
قطاع غزة	27	2	4	33

أشارت البيانات أن 92.2% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل في رام الله هم من الرجال، مقابل 8.8% من النساء.

---

[28] أبو زعيتر وآخرون: آثار جائحة كورونا على النساء العاملات في القطاع الخدماتي في فلسطين، النقابة العامة لعمال الخدمات العامة والتجارية، غزة فلسطين 2021، ص 38-39.

[29] مقابلة: الخالدي، عبد الكريم، ناشط نقابي، غزة فلسطين 27-12-2022.

[30] مقابلة: أبو جمعة، تغريد، المدير التنفيذي لجمعية اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، 25-12-2022، غزة فلسطين.

[31] المصدر: تقرير بعنوان واقع المرأة في مراكز صنع القرار الفلسطيني، الجهاز المركز للإحصاء، وزارة المرأة 2022.

[32] المصدر: تقرير بعنوان: واقع المرأة في مراكز صنع القرار الفلسطيني، الجهاز المركز للإحصاء، وزارة المرأة 2022.

وتساهم البنية الحزبية الفلسطينية بدور سلبي في العمل النقابي، فتقسيم النقابات كحصص على الأحزاب السياسية ساهم في تراجع النقابات، بعد أن تسللت البيروقراطية إلى عملها، كما أثر ذلك بصفة خاصة على النساء النقابيات، وعلى مشاركتهن في العمل النقابي، حيث تفضل الأحزاب الفلسطينية غالباً الرجال لتمثيلها في النقابة. [33]. فقد أظهرت نتائج مسح قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة المرأة في رام الله تدني لتولي النساء رئاسة النقابات العمالية المسجلة بصورة رسمية في وزارة العمل في رام الله.

حيث أظهرت البيانات أن عدد المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل في رام الله بلغ 566 منظمة، منهم 533 في الضفة و33 بغزة، منهم 42 فقط ترأسهم امرأة، 40 منهم بالضفة الغربية و2 في قطاع غزة، مقابل 434 منظمة نقابية يرأسها رجل، 407 منهم في الضفة الغربية و27 في غزة، حيث تشير البيانات أنّ 92.2% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل في رام الله هم من الرجال، مقابل 8.8% من النساء[34]. تعاني المرأة من تدني مشاركتها في مجالس النقابات والاتحادات، كما تعاني من تدني مشاركتها السياسية داخل أطر ومؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

خلاصة: يجب الانتباه إن الاستمرار العمل بنظام "الكوتا" والتمثيل النسبي ورفع نسبة مشاركة النساء إلى 30% يمثل خطوة على طريق المساواة الكاملة والطبيعية، كما أن مشاركة المرأة في التمثيل النيابي وداخل الأحزاب يزيد من مسؤوليتها تجاه قضايا المجتمع العامة، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة، ويساند مسار التحول الديموقراطي وإرساء مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة وقبول الآخر، بما يؤدي لكسر (السقف الزجاجي) والصورة النمطية التي تسيطر على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصاد للمرأة الفلسطينية، ويحد من قدرتها على المشاركة بفعالية في مؤسسات النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المتجمع الفلسطيني.

- دعم دور المرأة والارتقاء بها وإدماجها في عملية التنمية، إلى جانب تحسين المستوى السياسي والاجتماعي لديها لتولي مهام الدفاع عن القضايا السياسية التي تواجه المجتمع كالفقر والبطالة.
- تواجد المرأة في مراكز صنع القرار من شأنه أن يحسن من نظرة المجتمع للمرأة، وتقبل المرأة في العمل السياسي. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة، سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً.
- القضاء على الصورة النمطية للنساء والأدوار النمطية التي حددها المجتمع لهن. يعتبر مؤشر على إرساء مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وتعديل الصورة التقليدية للمرأة وزيادة مشاركتها في مواقع صنع القرار.

---

[33] التقرير السنوي الثالث لأوضاع النساء في السياسة بالمنطقة العربية ، مؤتمر مشاركة النساء في الأحزاب السياسية، ملتقى النساء في السياسية، القاهرة 2019.

[34] تقرير: واقع المرأة في مراكز صنع القرار الفلسطيني، الجهاز المركز للإحصاء، وزارة المرأة 2022.

- ان قرار الاستمرار بالعمل بنظام "الكوتا" والتمثيل النسبي ورفع نسبة مشاركة النساء إلى 30% على طريق المساواة الكاملة والطبيعية ما زال ضرورياً، لوصول النساء الى حقوقهن وعضويتهن في مراكز صنع القرار، كون وجود الكوتا يشجعهن على الترشح والتنافس في الانتخابات،
- إن مشاركة المرأة في التمثيل النيابي والأحزاب يزيد من مسؤوليتها تجاه قضايا المجتمع والمرأة، مما يزيد من انتمائها، والإسهام في تحسين إنتاجية الدولة.
- مساندة التحول الديموقراطي وإرساء مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة وقبول الآخر التركيز على دور المرأة في عملية صنع السلام وحل الصراعات